



2022-05-25

وارد

صادر

الرقم: ١٥٩٢

التاريخ: 2022/05/25

حفظه الله

عطوفة الأخ / م. عبد الفتاح الزريعي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع/ بخصوص شكوى بعض تجار مصدري حديد الخردة

- نهديكم اللجنة المشكلة اطيب التحيات، ونتمنى لكم وافر الصحة والعافية، وبالإشارة للموضوع أعلاه، وبناءً على القرار الإداري رقم 40 لسنة 2022 الصادر عن عطوفتكم بتاريخ 2022/4/24 بشأن تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الاقتصاد الوطني وديوان المظالم من أجل مراجعة الشكاوى الخاصة بمصدري الخردة والمعادن، نفيد عطوفتكم بما يلي:
- فور اصدار القرار الإداري المذكور أعلاه اجتمعت اللجنة في مكتب رئيس اللجنة في وزارة الاقتصاد الوطني يوم الأحد الموافق 2022/4/24 واطلعت على جميع الأوراق الخاصة بالموضوع (شكوى بعض التجار المقدمة - رد مدير عام التجارة والمعابر في وزارة الاقتصاد الوطني - التقارير التي تم رفعها من قبل اللجنة المشكلة سابقاً في وزارة الاقتصاد الوطني ... الخ).
 - تم الاطلاع على الشكوى المقدمة من صغار التجار (أصحاب الشكوى)، وكذلك الشكاوى المقدمة من بعض كبار تجار مصدري حديد الخردة مثل (رامي أبو جامع - عماد حمادة - حسام موسى).
 - تم جلوس أعضاء اللجنة مع الأخ مدير عام التجارة والمعابر والاستماع بشكل مفصل حول الية عمل تصدير حديد الخردة، وتسلسل الأمور الخاصة بتصدير حديد الخردة، وذلك يوم الأحد الموافق 2022/4/24.
 - توجد عوامل أخرى تؤثر على تصدير حديد الخردة خارجة عن إمكانيات وزارة الاقتصاد الوطني، مثال اغلاق المعبر من قبل الاحتلال في الاعياد، عطل ماكينات طحن الحديد في المعبر، حوادث إمنية تحدث على المعبر ... الخ.
 - تبين أنه تم زيادة حصة صغار التجار (أصحاب الشكوى) من نصف فل كل أسبوعين الى فل كل أسبوعين، وتقليل حصة كبار التجار من 3 فل اسبوعياً الى 2 فل، من أجل مساعدة صغار التجار في تصدير الحديد.
 - بتاريخ 2022/5/10 تم عمل زيارات ميدانية لعدد من صغار التجار أصحاب الشكوى المقدمة مثال (احمد عياد - شحدة عياد - نمر الصواف - علاء فروانة - بلي اليازجي) وتم تقدير الكميات والتي كانت لا تتجاوز من 150 - 250 طن عند كل تاجر منهم.
 - وايضاً تم زيارة عدد من كبار التجار مثال (إيهاب عياد والذي تقدر كمية الحديد عنده بـ 3000 طن تقريباً، والتاجر احمد موسى والذي تقدر كمية الحديد عنده بـ أكثر من 10000 طن.



** الخلاصة:

- تم وضع محددات من قبل وزارة الاقتصاد الوطني لتصدير حديد الخردة، وهي حالياً تعمل وفق هذه المحددات منذ شهر 2021/3.
- تبين للجنة المكلفة أن وزارة الاقتصاد الوطني / الإدارة العامة للتجارة والمعايير قد التزمت بالآلية المعمول بها في ملف تصدير حديد الخردة بكل مهنية ودون محاباة تاجر عن آخر، وأن سبب تقديم الشكوى من قبل التجار هو ارتفاع سعر الحديد بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وإن التجار قبل ارتفاع سعر الحديد لم يهتموا كثيراً بأمر تصدير الحديد وكانوا موافقين على الآلية التي تم وضعها في شهر 2021/3 من قبل وزارة الاقتصاد الوطني.
- تبين أن عدد من التجار الذين وردت أسماؤهم في الشكوى المقدمة قد تم التغيير بهم حسب افادتهم، وقد وقعوا على الشكوى دون معرفتهم بطبيعة الشكوى المقدمة، وقاموا بتقديم كتب اعتذار مثال (محمد عمر عياد - محمد نمر الصواف عبد الرحمن عياد).

** التوصيات:

- عدم إضافة أي اسم جديد على أسماء التجار المصدرين لحديد الخردة وعدد (34) تاجر.
- الإبقاء على نفس الآلية التي يتم العمل بها حالياً مع مصدري حديد الخردة، لأنها الأنسب بالتعامل مع الامر لحين تحسن أمور التصدير بإضافة ماكينة جديدة لطحن الحديد على المعبر، او السماح بزيادة كمية الحديد المصدر.
- في حال تحسنت عملية تصدير الحديد يتم عمل آلية جديدة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني تنصف التجار الذين تقدموا بشكاوى للوزارة.
- تصويب الوضع القانوني لملفات جميع تجار مصدري حديد الخردة وفق القانون.
- الطلب من أصحاب الشكوى المقدمة (صغار التجار) تقديم اعتذار لوزارة الاقتصاد الوطني وتحديد مدير عام التجارة والمعايير بسبب التخوين في عمله ومهنيته واتهامه بتلقي رشاي من بعض التجار من أجل مساعدتهم في تصدير الحديد.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

** أعضاء اللجنة:

أ. موفق الضباني

أ. عليان الجرف

أ. مصطفى اليازجي

أ. مروان العمري

أ. احمد مسلم

أ. محمد الخور

